المراكز البحثية في حاجة لبناء نموذج اقتصادي مستقل

حسن ضفير

منسق عام لجمعية
مبادرات تكوين
ومرافقة فاعلي
القرب IFAAP،
وعضو دينامية
صوت المجتمع
المدني بالدارالبيضاء

حسن ضفير: المراكز البحثية في حاجة لبناء نموذج اقتصادي مستقل

يشير حسن ضفير إلى أن نشأة المراكز البحثية في المغرب جاءت استجابة لحاجة ملحة إلى إنتاج معرفة قادرة على إرشاد الفعل الميداني للفاعلين في مختلف المجالات. ويؤكد في هذا الصدد أن نجاح هذه المراكز لا يمكن أن يتحقق إلا عبر تبني نموذج عمل اقتصادي مستقل، يأخذ بعين الاعتبار، خصوصيات هذه المؤسسات باعتبارها جزءًا من منظومة المجتمع المدني. وعلى الرغم من التحديات القائمة، يلفت المتحدث إلى أن هذه المراكز استطاعت أن تحقق تراكما معرفيا ذا قيمة، وهي مؤهلة للإسهام في عقلنة النقاش العمومي حول السياسات العامة، شريطة أن يتم، توسيع الهامش المتاح أمامها لممارسة دورها البحثي بحرية واستقلالية.

1. **عرف المغرب في السنين الأخيرة ظهور عدد من المراكز البحثية خارج الجامعات، انطلاقا من تجربتكم في إدارة وتسيير المؤسسة التي تنتمون لها، هل يمكن لكم الحديث عن سياق نشأة هذه المراكز وظروفها؟**

ظهور المراكز البحثية لا ينفصل عن سياق تطور المجتمع المدني المغربي سواء على مستوى الكم أو النوع، فعلى المستوى الكمي يمكن رصد هذا التطور من خلال عدد الهيات و المنظمات المصرح بها، فمثلا حسب اخر التقارير نتكلم عن 63 تعاضدية و 54 الف تعاونية تضم ما يقرب عن 800 الف متعاون و متعاونة بالإضافة الى ما يناهز 300 الف جمعية ناهيك عن مختلف اشكال التنظيم الذاتي للمواطنين و المواطنات سواء مجاليا او قطاعيا -المصرح و الغير المصرح بها-ان هذه الأرقام وان كانت غير دقيقة في بعض الأحيان لصعوبة الولوج الى المعلومة الا انها تبقى مؤشرا على التنامي الكمي للهيات والمنظمات المدنية رغم محدوديته بالمقارنة مع دول أخرى.

على المستوى النوعي فيمكن رصد هذا التطور من خلال مراحل تطور علاقة الدولة بالمجتمع باعتبار عملية التأثير و التأثر المتبادل و لتطور حاجيات المجتمع كذلك، فإلى جانب الاشكال التقليدية في التنظيم الذاتي لشؤون القبيلة أو ما بين القبائل سواء من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية وحتى الامنية (الجماعة، اكادير، التويزة، الشرط) ضهر ما بين 1919 و 1951 ابان فترة الاستعمار الاشكال الحديثة للمجتمع المدني (التعاونيات، التعاضديات، الجمعيات...) تلبية لمجموعة من الحاجيات سواء من حيث الإنتاج، التمويل، السكن، الاستهلاك، الاستغلال... الخ وبالنظر الى التحديات التي انطرحت ما بعد الاستقلال خاصة في

مجال التعليم و التأطير ظهرت الجمعيات التربوية و القرائية والتي تعنى بالأوراش ... وخلال سنوات الثمانيات و بفعل اثار سياسة التقويم الهيكلي برزت الجمعيات التنموية او ما يعرف بجمعيات السهول و الهضاب لتغطية انسحاب الدولة من مجموعة من القطاعات الاجتماعية و بعد الانفراج السياسي سنوات أواخر التسعينيات برزت الجمعيات التي تشتغل في مجال حقوق الانسان و القضايا النسائية (النوع) للدفاع عن ضحايا الانتهاكات الحقوقية و لتوسيع مجال الحريات الفردية و العامة ... هذا التطور على مستوى مجالات الاشتغال رافقه تطور على مستوى اليات الاشتغال فقد انتقلنا من هيأت و منظمات محركها و حافزها تلبية الحاجيات المعبر عنها بطريقة تطوعية و عفوية الى هيأت و مؤسسات مهيكلة و منظمة و باليات تخطيط و ببرامج عمل متعاقد عليها وبأهداف و نتائج محددة.

اما على المستوى التشريعي فدستور 2011 أقر الديمقراطية التشاركية كاختيار لتدعيم الديمقراطية التمثيلية وهو ما بوا المجتمع المدني (جمعيات، تعاونيات، نقابات، جامعات، صحافة او مجموع المواطنين والمواطنات...الخ) موقع الفاعل/ الشريك في صياغة وتتبع وتقييم السياسات العمومية الى جانب باقي الفاعلين الدولة والأحزاب.

هذا التراكم الكمي والنوعي الذي عرفه المجتمع المدني بالمغرب واخذا بعين الاعتبار الأدوار والوظائف التي يقوم بها، والتحولات المتسارعة التي تعرفها الدول والمجتمعات في سياق العولمة افرز احتياجات ومجالات أخرى للاشتغال من شانها الارتقاء بالفعل المدني الى مستوى طرح تصورات ومقترحات للسياسات والبرامج العمومية. خصوصا امام انحصار دور كل من الأحزاب في عملية التأطير والتكوين الإيديولوجي والجامعات في التأطير الأكاديمي خاصة في المجالات الإنسانية والاجتماعية

ومن وجهة نظري ضمن هذا السياق نشأت المؤسسات البحثية خارج الجامعات كصيغة جواب على هذا النقص في تعميم المعرفة وأدوات التحليل بالنظر لهذه التحولات المتسارعة لان من شان تعميم المعرفة وامتلاك المعطيات المساهمة في عقلنة الحوار والتشاور العمومي وارشاد الفعل الميداني من جهة والارتقاء بالتجارب والخبرات المكتسبة لدى الفاعلين الميدانيين الى مستوى انتاج المعرفة من جهة اخرى.

2. تحدثتم عن إرشاد الفعل الميداني، هل يمكنكم التوضيح أكثر قدرة المراكز البحثية على إرشاد الفعل الميداني في علاقته بالمجتمع المدني؟

انطلاقا من تجربتي كفاعل مدني في علاقتي ببعض المراكز البحثية من بينها **منصات** ان مجموعة من البحوث او الأوراق البحثية التي تم انتاجها، سلطت الضوء على بعض القضايا والظواهر الاجتماعية التي تم التطبيع معها في المجتمع او التي لا تعتبر أولوية وفق المنظور الحالي او البنية الثقافية السائدة رغم تأثيراتها

على المستوى القريب المتوسط والبعيد. وعلى سبيل المثال لا الحصر وضعية المهاجرين جنوب الصحراء وأطفالهم الذين ازدادوا في المغرب...

ومن أدوارها كذلك هو المساهمة في الانتقال بالنقاش العمومي حول بعض القضايا الراهنة من مستوى الطروحات الأيديولوجية المتصارعة (مع او ضد) الى الالمام والوعي بالتحولات والوقائع المجتمعية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية وما تفترضه من إجراءات وتدابير وسياسات...

كما اعتبر طرح خلاصات هذه الوثائق البحثية والاطروحات للنقاش ما بين الباحثين والفاعلين ممارسة جيدة سواء بالنسبة للباحث الأكاديمي وللفاعل الميداني. وتجسيد للعلاقة الجدلية ما بين النظرية والممارسة. فما قيمة المعرفة المنتجة إذا لم يتم تطويرها والاسترشاد بها في الممارسة والفعل الميداني وما الغاية من الفعل الميداني إذا لم يرتقي كتجربة وممارسة الى مستوى فرز النقلة النوعية داخل الدولة والمجتمع.

غير ان هذه العلاقة التكاملية الواقعية والممكنة ما بين فاعلي المجتمع المدني سواء المهتم بالفعل الميداني او المختص بالبحث الأكاديمي لازالت محدودة وتتطلب المزيد من الاشتغال وتظافر الجهود من اجل توسيعها وتطويرها.

3. معروف أن المراكز البحثية في المغرب لا تتوفر على وضع قانوني خاص، وتشتغل كجمعيات بالرغم من خصوصيتها الأكاديمية كمراكز بحثية، ما هو تقييمكم لهذه الوضعية؟

القوانين المنظمة لهيات ومنظمات المجتمع المدني متعددة ومتنوعة، حسب الشكل القانوني (جمعية، تعاونية، تعاضدية...) أو مجال الاشتغال (اقتصادي، اجتماعي، رياضي، مالي...) لكون مجموعة من الجمعيات المشتغلة في مجالات معينة مؤطرة بقوانين خاصة، والملاحظ ان هذا التعدد يغلب عليه التشتت وعدم الانسجام. فنحن امام ترسانة من التشريعات المتراكمة زمنيا وقطاعيا وامام مجموعة من القوانين والإجراءات المتفرقة ان على مستوى الوثائق المؤطرة (قانون الحريات العامة، قانون التعاونيات، التعاضديات، مؤسسات القروض الصغرى...) او على مستوى الإدارات المكلفة (الإدارة العامة للضرائب، المحاكم، الداخلية، الوزارات، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي...) وهذا راجع بالأساس الى غياب رؤية مؤطرة وموجهة لهذا المجال باعتباره قطاعا اخر او ما سمي في تقرير النموذج التنموي الجديد بالقطاع الثالث

فطبيعة مؤسسات المجتمع المدني تتميز بخصائص وأدوار تختلف عن المؤسسات، العمومية والقطاع الخاص فهي مستقلة تتشكل بإرادة جماعية للمنتسبين اليها و تقوم بأدوار اجتماعية و اقتصادية خدمة

للصالح العام دون هاجس تحقيق و مراكمة الارباح الامر الذي يفترض مراجعة شاملة و تقييم عام لهذه الوضعية، سواء على مستوى المناخ السياسي العام، او على مستوى التشريعات و القوانين المؤطرة حتى تتوالم مع طبيعتها و خصائصها، او على مستوى السياسات العمومية الموجهة لهذا القطاع و لفاعليه حتى يضطلع بمهامه وادواره والمساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و عدم اعتباره أداة لسد الفجوات.

فمن وجهة نظري ورش التأهيل القانوني والتشريعي لهذا القطاع -والمراكز البحثية جزء لا يتجزأ منه - يجب معالجته بمنظور شمولي حتى نرتقي به الى مستوى القطاع القائم بذاته والمساهم الى باقي القطاعات الأخرى (القطاع العام والقطاع الخاص) في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4. **تعتبر هذه المراكز البحثية جزء من المجتمع المدني، وبالتالي قد تتضاعف الإشكالات والعوائق التي تواجهها، فهي في نفس الوقت مجتمع مدني ومؤسسات بحثية. فانطلاقا من تجربتكم هل يمكن أن توضحوا إلى أي حد يشكل ذلك إشكالا وعائقا أمام تتطور المراكز البحثية؟**

أولا يجب طرح السؤال حول موقع ودور المجتمع المدني ضمن تطور الديمقراطية مفهوما وممارسة في الوقت الراهن قبل الخوض في الإشكالات والعوائق التي تواجهه. فدستور 2011 اقر الديمقراطية التشاركية كاختيار وبالتالي أصبحنا امام ثلاث مستويات للديمقراطية:

المستوى الأول: الديمقراطية التوزيعية والفاعل الرئيسي هي الدولة باعتبارها تحصل الضرائب والموارد وتقوم بإعادة توزيعها على كافة شرائح وفئات المجتمع عن طريق سياسات وبرامج عمومية،

المستوى الثاني: الديمقراطية التمثيلية والفاعل الأساسي هي الأحزاب السياسية لكونها تطمح لتوسيع تمثيلها للمواطنين للوصول او التناوب على ممارسة السلطة باعتبارها حكومة ظل عن طريق الاقتراع او الانتخابات

والمستوى الثالث: هو الديمقراطية التشاركية والتي جاءت كتصحيح لخلل في عملية الانتداب التي ترهن مصير المواطنين والمواطنات وحقوقهم خلال المدة الانتدابية وتصادر حقهم في التعبير والمشاركة في انتاج السياسات والقرارات وتجويدها وكذا تقويمها عن طريق تحفيز اليات المشاركة وتقديم المقترحات وتتبع وتقييم السياسات العمومية

وبالرجوع الى سؤالكم ففي اعتقادي ووفق هذا المنظور فالإشكالات والعوائق التي تواجه المجتمع المدني ذات طبيعة عرضانية وهيكلية تمس باقي الفاعلين في المستويات الثلاثة للديمقراطية سواء على مستوى الموقع والأدوار والسلطات، اذن فتطور المجتمع المدني لا يمكن فصله عن التطور الديمقراطي العام، اما الإشكالات و العوائق الخاصة بفاعلي المجتمع المدني فهي متعددة و متنوعة خصوصا ان المجتمع المدني

ليس وحدة منسجمة ومتناغمة سواء على مستوى المكونات او اليات الاشتغال فبالإضافة الى الجمعيات والتعاونيات والتعاضديات هناك النقابات الصحافة والأكاديميين والحركات الاجتماعية

اما بالنسبة للمراكز البحثية بشكل خاص فاعتقد ان الاشكال المحوري هو سؤال الهوية و الموقع لأننا امام تجارب متعددة للمراكز البحثية تختلف من حيث ظروف النشأة و من حيث الخدمة المقدمة، فهناك مراكز تقدم ابحاثها كخدمة عمومية أي ان رهانها هو الرفع من وعي المواطنين و المسؤولين وبالتالي المساهمة في التنمية بشكل عادل و مستدام وهنا امام فاعل للمجتمع المدني مؤطر أخلاقيا وقيميا، و أخرى تقدم خدمة تحت الطلب بمقابل ربحي و لا تنفصل من حيث اليات اشتغالها عن المقاولة الخاصة، و في هذه الحالة نحن امام نفس التسمية أي المراكز البحثية و لكن ليس امام نفس الفاعل من حيث الهوية و الموقع و بالتالي يتعين الفرز ما بين المراكز البحثية التي تنخرط ضمن فعاليات المجتمع المدني و المقاولات الخاصة لان تطور النوع الأول مرهون بالسياسة العمومية الموجهة للقطاع او للمجتمع المدني ككل و الثاني مرتبط بجدلية العرض و الطلب.

5. انطلاقا من تجربتكم كيف يمكن لكم أن تعلقوا على مردودية هذه المراكز، أسباب قوتها، وأسباب ضعفها إن كان هناك ضعف؟

لقد واكبت جزئيا النقاش الدائر حول وضعية المراكز البحثية وافاق اشتغالها من خلال بعض الأنشطة التي نظمها مركز منصات وفي غياب تقييم مؤسساتي لهذه المراكز يصعب التعليق على مردوديتها بشكل موضوعي لاختلاف التجارب و تعدد المجالات و تنوع طرق اشتغالها لكن يمكن القول اجمالا و إضافة الى ما اشرت اليه أعلاه اعتبر ان المراكز البحثية المدنية أي التي تنتصب عمليا بحكم ممارساتها كفاعل مدني تشكل نقلة نوعية ضمن مكونات المجتمع المدني لعدة اعتبارات من بينها، انها تشكل جسرا ما بين الفاعل الاكاديمي المنضبط منهجيا و الفاعل الميداني الملتزم بقضايا التنمية عمليا، و لكونها إطارات مستقلة سواء من ناحية التنظيم و اجندة الاشتغال فهي تتميز بنوع من الديناميكية و المرونة تجعل اشتغالها او منتوجها كأبحاث و دراسات اقرب الى اهتمامات الفاعلين، لكون مجموعة من موضوعات البحث و الدراسة تتماشى مع مستجدات السياق او تلفت الانتباه الى بعض التطورات و الظواهر المستجدة و التي يتعن الإلمام بها من قبل الفاعلين سواء مسؤولين او مواطنين. كما اعتبر جزءا من المراكز البحثية فاعل في التربية الشعبية من خلال تيسير ولوج الفاعلين الى بعض المعارف والأسس النظرية المؤطرة لفهم وتحليل الظواهر الاجتماعية مهما كان مستوى ومجال تكوينهم الدراسي.

اما عن أسباب الضعف او لنقل التحديات التي تنتصب امام هذه المراكز فمن وجهة نظري ودون الخوض في التفاصيل تبقى مسالة الاستمرارية وديمومة اشتغال هذه المراكز مع الحفاظ على استقلاليتها اهم

الإشكاليات التي يتعين رفعها و مواجهاتها، وهذا يفترض من وجهة نظري الاجتهاد لصياغة نموذج اقتصادي يتماشى مع خصائصها كفاعل مدني، من جهة معني بالسياسات العمومية الموجهة للمجتمع المدني خاصة على مستوى الدعم المادي ومعني كذلك بصياغة علاقات تكاملية و ترابطية مع باقي فاعلي المجتمع المدني كبيئة حاضنة، و من جهة أخرى فاعل مستقل على مستوى استراتيجية اشتغاله باعتبارها نابعة من رؤية و اختيارات أجهزته التقريرية و التسييرية.

6. المراكز البحثية في العالم صارت فاعلا أساسيا في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، انطلاقا من تجربتكم، كيف تتموقع هذه المراكز في السياق المغربي وفي علاقتها بصناعة القرار؟

من خلال متابعتي لبعض تجارب المؤسسات البحثية في بعض الدول فهي تقوم بمجموعة من الأدوار بدءا من التثقيف والتوعية مرورا بتقديم الاستشارة وانتهاء بالدور الاستشرافي والتوقعي وذلك عبر تحليل للمعطيات وللسياق ورصد الاتجاهات الكبرى وفق مقاربات ومناهج اكاديمية سواء تعلق الامر بالقضايا او السياسات ذات الطابع المحلي الوطني او الدولي. فنجد هذه المؤسسات البحثية منشغلة بتنشيط النقاش العمومي في القضايا الكبرى. فمثلا وبالنظر للتحولات الاقتصادية و الجيوسياسية التي يعرفها العالم نشهد زخما في الإنتاج و النقاش من اجل تفكيك ميكنزمات و اليات اشتغال منظمة البريكس اقتصاديا، سياسيا و ماليا و مقارنتها مع النظام الاقتصادي العالمي السائد او الذي يمثله اتفاق واشنطن، كما نجدها تتابع دراسة و تحليلا لمختلف الارتجاجات و التحولات العالمية و تأثيراتها على مصالح الدول او على النظام العالمي (هايتي، فيتنام، دول الساحل جنوب الصحراء...الخ) كما انها منخرطة في تفكيك نتائج الاختيارات السياسية و الاقتصادية، اجتماعيا، بيئيا، ثقافيا و صحيا... و تعتبر ابحاثها و دراساتها مرجعا لصانعي القرار و لعموم المواطنين و المواطنات لكونها اكثر عمقا و تحليلا من المادة الإخبارية

في المغرب ورغم المجهودات المبذولة من طرف بعض مراكز الأبحاث والدراسات يبقى تأثيرها وموقعها في صياغة القرار العمومي هامشيا او محدودا وذلك راجع لعوامل موضوعية وذاتية. من الناحية الموضوعية كون اليات النقاش العمومي في المجمل غير مؤسساتية ولا تنضبط لقواعد اشتغال واضحة فمساحاتها وفضاءاتها تتمدد وتتقلص حسب موازين القوى ما بين المجتمع والدولة، فمثلا بعد الاحتجاجات والارتجاجات الكبرى تفتح قنوات التشاور والنقاش العمومي لحظيا وبعد ذلك يتم اقفال القوس ومثال على ذلك ما وقع بعد حركة 20 فبراير، ما دون ذلك نجد ان هناك فضاءات واليات للتشاور لكن تبقى شكلية ودون تأثير يذكر هذا من جهة. من جهة أخرى فعلى المستوى المحلي نجد ان صانع السياسة والبرامج والمخططات التنموية خاصة الهيات المنتخبة بدأت تستقيل او تنسحب تدريجيا من هذه المهمة لكون

هواجسها تنحصر خلال عملية التخطيط و البرمجة في ملء الاشتراطات و المعايير الشكلية والمسطرية مخافة عدم التأشير سلطات الوصاية و بالتالي يتم تفويض هذه المهمة الى مكاتب الدراسات الخاصة التي تنجزها وفق مقاربة تقنية تفرغ هذه اللحظة المفصلية من إمكانية استيعاب مختلف التصورات ووجهات نظر الفاعلين بما في ذلك خلاصات الدراسات و الأبحاث التي تقوم بها هذه المراكز البحثية المدنية خاصة المشتغلة في حقل العلوم الانسانية.

اما العوامل الذاتية فنجد ان مجموعة من المراكز البحثية أو مراكز الدراسات والأبحاث ابتعدت عن مقاربة القضايا والإشكالات بمناهج علمية واكاديمية وأصبح فعلها دعائي أكثر منه بسط للمعطيات ومناهج المعالجة والتحليل ومناقشة الخلاصات بمعزل عن اختيارات الدولة او المجتمع الامر الذي سيحد من ان تلعب دورها كفاعل مدني موثوق ومعترف باستقلاليته وموضوعيته ومخاطب من طرف الدولة والمجتمع.

7. **هناك شبه إجماع على أهمية هذه المراكز البحثية إلا أنها تظل محدودة الأثر، في نظركم كيف يمكن تطوير أداء هذه المراكز، ومن أجل تحولها إلى فاعل في القضايا التي تواجه المجتمع، سواء على المستوى السياسي الاقتصادي والاجتماعي؟**

كفاعل مدني لا يمكن انكار الاسهامات والدور الهام الذي يمكن ان تلعبه المراكز البحثية المدنية كما اشرت الى ذلك أعلاه والذي نأمل ان يستمر ويستثمر ليساهم في التراكم المعرفي العضوي الضروري لتحقيق التطور النوعي ان على مستوى قرارات الدولة او بنيات واليات اشتغال المجتمع. لكن الوعي بالأهمية والتعبير عن النية يبدوا انه يصطدم بالظروف الموضوعية التي تحيط باشتغالها خصوصا اننا في مجتمع نسبة الامية لازالت مرتفعة ومعدلات القراءة متدنية وفضاءات الحوار والنقاش تتقلص والاهتمام بها يتضاءل بالإضافة الى الاسهال الذي يعرفه محتوى مواقع التواصل الاجتماعي والذي يغلب عليه الجانب العاطفي والاستهلاكي ويحد من إمكانية النفاذ لخلخة المعتقدات والمسلمات وعقلنة الاختيارات. امام هذا الوضع المعقد والمتشابك يطرح السؤال الكلاسيكي ما العمل من اجل تفكيك وحلحلة هذا الوضع؟ فبسط هذه الوقائع والتعقيدات ليس بخلفية تشاؤمية او لتثبيط العزائم وانما الغرض منها التعامل بواقعية والطموح بجرأة وعقلانية وهو ما يستلزم التفكير الجماعي في المداخل والاستراتيجيات العملية الممكنة لهذه الاستمرارية بما يتوالم مع السياق الحالي.

فمن وجهة نظري اول المداخل هو تحديد الهوية فنحن امام فاعل مدني وليس الدولة او حزب وهذا مهم لكون هذا الموقع وهذه الهوية تنعكس على مقاربات ومناهج الاشتغال وبالتالي على تحديد مؤشرات التأثير. ثاني المداخل على مستوى مقاربة الاشتغال لان عملية تطوير الاشتغال من اجل تحقيق الاثر ليست عملية خطية، فواقعيا الامر أكثر تعقيدا وتشابكا بمنظور نسقي بحيث ان جميع الإجراءات والأنشطة التي يقوم بها

هذا الفاعل تحدث تغييرا في البنية العامة سواء بالإيجاب او السلب او على مستوى الانتشار او العمق وبالتالي تفترض منظومة للتتبع والتقييم ترتكز على عملية التعلم من اجل رصد هذه التغيرات على مستوى المدى او العمق وترصيد المكتسبات وتقويم الاختلالات لأننا بصدد عملية جدلية وتراكمية. ثالث هذه المداخل ذو طبيعة منهجية بحيث يمكن التمييز ما بين ثلاث مستويات للتطوير ورصد الأثر، رغم ارتباطها وتشابكها واقعيا، المستوى الأول مرتبط بالأثر المستهدف داخليا أي على مستوى المركز البحثي باعتباره جزء من البنية العامة وحركيته تحدد شكل وتطور هذه البنية، المستوى الثاني مرتبط بطبيعة الأثر المستهدف على مستوى المحيط المباشر بالنظر الى عملية التأثر والتأثير المتبادل، ثالث المستويات يتعلق بالتأثير كمجموعة على مستوى المجتمع وهذا يصعب تقييمه موضوعيا وان أمكن فهو مكلف ماديا.

خلاصة القول ان تطوير أداء هذه المراكز من اجل التأثير في القضايا او تحقيق الأثر في المجتمع ليست وصفة جاهزة بل ورش مستمر للتفكير ومختبر للتجريب والتقييم وإعادة التقويم انطلاقا من التجارب والمكتسبات الحالية وهو ما يتماشى مع ماهية ودور الفاعل المدني فهذا الأخير روح وجوهر اشتغاله تتمثل في المحاولة والتجربة واقتحام مساحات الظل فهو لا يمتلك نماذج او تصورات جاهزة يتعين تنزيلها وانما يحاول ان يلعب دوره كفاعل من اجل المساهمة في التأثير على البنية العامة مسترشدا بالقيم والمبادئ الإنسانية الموجهة.